AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Journal of Islamic Shariah
Volume 2 Number 1 2022

مجلة الشريعة الإسلامية
العدد 2، الرقم 1، يوليو 2022
e-ISSN : 2773-5915

القضاء على الفقر والجوع وتوفير الخدمات الصحية والتعليم الجيّد من خلال التمويل الاجتماعي الإسلامي: قطر نموذجا

Eradicating Poverty and Hunger, Providing Health Services and Quality Education through Islamic Social Finance: Qatar as a Model

Mohamed Saleh Al Marri محمد صالح المري
Abdulhamid Abusulayman Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences, IIUM Malaysia
aldhlawi@yahoo.com
Mohd. Afandi Bin Awang Hamat محمد أفندي بن أونج
Abdulhamid Abusulayman Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences, IIUM Malaysia
mohdaffandi@iium.edu.my
Hossam El-Din Ibrahim Mohamed حسام الدين ابراهيم الصيفي
Abdulhamid Abusulayman Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences, IIUM Malaysia
hossam@iium.edu.my
Habeebullah Zakariyah حبيب الله زكريا
Institute Of Islamic Banking and Finance, IIUM Malaysia
habzak@iium.edu.my

Article Progress

Received: 07 June 2022
Revised: 22 June 2022
Accepted: 30 July 2022

*Corresponding Author:
Mohamed Saleh Al Marri
Abdulhamid Abusulayman Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences,
IIUM Malaysia
aldhlawi@yahoo.com

ملخص

هدفت هذه الورقة إلى تناول أربعة أهداف مهمة من أهداف التنمية المستدامة، وهي القضاء على الفقر والجوع وتوفير الخدمات الصحية والتعليم الجيّد، وكيفية معالجتها اعتمادا على أهمية التمويل الاجتماعي الإسلامي وإمكاناته في تحقيق هذه الأهداف مع نماذج مختلفة في دولة قطر. وقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي التحليلي، وأظهرت الدراسة أن جهود دولة قطر للقضاء على الفقر والجوع منذ العقد الماضي أتَتْ ثمارها من خلال تعاون جميع القطاعات وعدة سياسات ومؤسسات شملت مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي، وأن مؤسسات التمويل الإسلامي تشارك بفاعلية في جهود تقديم الخدمات الصحية. ووجدت الدراسة أيضا أن دولة قطر تقدّم التعليم الجيد لجميع المواطنين بهدف بناء أجيال واعية بثقافة السلام، كما تُعزّز حكومة البلاد وسائل الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا. ومع ذلك لا تزال مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي بحاجة إلى توسيع أفق دعمها للتعليم وتمويلها للحالات الصحية الطارئة من خلال نشر ثقافة أدوات مثل الصكوك

والسندات الإسلامية، إضافة إلى أن التحديات ما زالت قائمة بشأن تنفيذ بعض السياسات الوطنية لتحقيق التكامل بين القطاعات المختلفة ومؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: القضاء على الفقر، القضاء الجوع، ضمان التعليم الجيد، التمويل الاجتماعي الإسلامي، التنمية المستدامة

Abstract

This paper aimed to address four important goals of the sustainable development goals, which are the eradication of poverty and hunger, the provision of health services and quality education. It also signifies the importance of Islamic social finance and its potential in achieving these goals with different examples in Qatar. The inductive approach was relied on, and the study showed that the efforts of Qatar to eradicate poverty and hunger since the past decade have borne fruit through the cooperation of all sectors and several policies and institutions that included Islamic social finance institutions, and that Islamic financial institutions actively participate in efforts to provide health services. This paper also found that Qatar provides quality education to all citizens with the aim of building generations aware of a culture of peace ،and the country's government is also promoting means of benefiting from science and technology. However, Islamic social finance institutions still need to expand the horizons of their support for education and health services through the dissemination of public knowledge on tools such as Sukuk (Islamic bonds), in addition to the fact that challenges still exist regarding the implementation of some national policies to achieve integration between different sectors and Islamic social finance institutions.

Keywords: Eradicating Poverty, Eradicating Hunger, Ensuring Quality Education, Islamic Social Finance, Sustainable Development

المقدمة

إن توفير التعليم الجيّد والقضاء على الفقر والجوع من الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة. وقد اكتسبت التنمية المستدامة أهمية كبيرة على الصعيد العالمي، خصوصاً بعد انعقاد قمة البيئة والتنمية في البرازيل عام 1992م، والتي تمخض عنها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، والذي يشكل بحق خطة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة وإنشاء لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وباتت التنمية المستدامة تستحوذ على اهتمام متزايد من الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية لدورها الفعال في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة والنمو المستدام الذي يحفظ حقوق الأجيال كافة.

وتتفق أهداف التنمية المستدامة مع أهداف التمويل الاجتماعي وأدواته، حيث يراعي هذا التمويل احتياج المجتمع مع مختلف شرائحه ليعود عليهم بالنفع دون مقابل مادي، وتعدّ أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي من الأدوات القادرة على المساعدة في التغلب على معاناة دامت سنين جراء التمويل التقليدي المبني على القروض الربوية والمعاملات غير الإسلامية. ومما يعزز أهمية التمويل الاجتماعي الإسلامي أن الدراسات الجديدة تؤكد على أنها تمويلا بديلا لتحقيق التنمية المستدامة التي التي تلبي احياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية الحاجات الخاصة بها. وعليه تناولت هذه الدراسة الأهداف الأربعة الأولى من أهداف التنمية المستدامة، وهي محو الجوع، ومحاربة الفقر وضمان حياة صحية وضمان التعليم الجيد، كما تناولت الإنجازات التي حقّقتها قطر فيما يتعلق بتلك الأهداف الأربعة من خلال أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي.

مشكلة الدراسة

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن القضاء على الفقر والجوع وتوفير الخدامات الصحية وتوفير التعليم الجيد وذلك لأهمية كل منها، ولكونها من أهداف التنمية المستدامة التي يُعَدّ

تحقيقها غاية الدول الإسلامية وغير الإسلامية، وذلك لما تتمتع به من أهمية وإستفادة ونفع جميع شرائح المجتمع. ويبدو أن البحث عن الأدوات التي تحقق هذه الأهداف محل اهتمام كثير من الباحثين. وعليه فإن مشكلة هذه الدراسة تكمن في دراسة آليات القضاء على الفقر والجوع وتوفير الخدمات الصحية والتعليم الجيد من خلال أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي لتمويل هذه الأهداف. لذا سعت لدراسة إلى إبراز نماذج حول تحقيق الأهداف التنموية من خلال أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي والتي منها الزكاة والوقف والصدقة، حتى تلعب المؤسسات غير الربحية دورها في تحقيق هذه الأهداف.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التحقق من دور التمويل الاجتماعي الإسلامي في القضاء على الفقر.
2. دراسة جهود قطر على محو الجوع من خلال التمويل الاجتماعي الإسلامي.
3. دراسة جهود قطر على ضمان الحياة الصحية من خلال التمويل الاجتماعي الإسلامي.
4. دراسة جهود قطر على ضمان وتوفير التعليم الجيد من خلال التمويل الاجتماعي الإسلامي.

منهج الدراسة

تطلّبت طبيعة الدراسة اتباع المنهجين التاليين:

1. **المنهج الاستقرائي**: المتمثل في تتبع الدراسات المعنية بأهداف التنمية المستدامة والتمويل الاجتماعي، والدراسات التي تناولت العلاقة بين هذين المفهومين في

المجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية والبحوث المتخصصة للتنمية المستدامة، مع الوقوف على التقارير السنوية للمؤسسات المالية الإسلامية بخصوص فاعلية أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي.

2. **المنهج التحليلي**: والذي يتمثل في تحليل وبلورة العلاقة بين الأهداف التنموية الأربعة الأولى والتمويل الاجتماعي، وتحليل أثار أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حدود الدراسة

تبلغ أهداف التنمية المستدامة سبعة عشر (17) هدفاً، وتنوعت مجالات هذه الأهداف من حيث البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ركّزت هذه الدراسة على أربعة أهداف فقط، وهي: القضاء على الفقر، القضاء على الجوع، التعليم، الرعاية الصحية، حيث أن الزكاة تسعى إلى تحقيق هدف محو الجوع، والقضاء على الفقر، كما ورد في آية الزكاة التي قدمت هذين الهدفين على المصارف الأخرى قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ**﴾. وأما بالنسبة لإختيار الرعاية الصحية والتعليم الجيد فإن الوقف والصدقة يراعيان هذين الهدفين عبر القرون القديمة إذا رجعنا إلى تاريخ الحضارة الإسلامية فإن كثير من المستشفيات والمجامع والمدارس بنيت ومولت عن طريق الوقف. إضافة إلى أن هذه الدراسة ركّزت على دولة قطر كإطار مكاني ونموذج واقعي عملي.

الدراسات السابقة

سعت هذه الدراسة إلى تناول قضايا محو الجوع ومكافحة الفقر وضمان حياة صحية وتوفير التعليم الجيد، كما سعت إلى الحديث عن مساهمات أدوات التمويل الاجتماعي

الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطر. وقد كثرت الدراسات حول تحقيق التنمية المستدامة من خلال أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي في بلدان مختلفة، لكنه لم يتم العثور على دراسات سابقة خاصة بالقضاء على الفقر والجوع وتوفير الخدمات الصحية والتعليم الجيّد من خلال التمويل الاجتماعي في قطر.

ومع ذلك هناك أبحاث خاصة بالتمويل الاجتماعي الإسلامي، وأبحاث خاصة بالتنمية المستدامة في الإطار الجغرافي لدولة قطر، وغير مرتبطة ببعضها البعض. ومن هذه الدراسات:

دراسة عرقوب، وكورتل، (2015) بعنوان "**دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**"، والتي بينت مفهوم التنمية المستدامة ومفهوم البعد الاقتصادي لها، وبيان تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال دور أدوات المالية الإسلامية، وتوضيح ما تتميز به هذه الأدوات من ركائز، يجعلها قادرة على دعم، وتمويل مختلف المشاريع والاستثمار فيها،وأهمية مساهمة أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وعلى قيمة هذه الدراسة العلمية، إلا أنها لم تتناول جميع أدوات التمويل الاجتماعي، ولم تتطرق إلى تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

وتطرقت دراسة شابرا (2008) بعنوان "**الرؤية الإسلامية للتنمية في ضوء المقاصد الشرعية**" عن موضوع التنمية وتفعيل أدواتها من منظور شرعي ومقاصدي، حيث بينت تعاليم الشريعة الإسلامية وأنها ما جائت إلا رحمة للبشر، ولتحقيق الفوز والفلاح والرفاة الحقيقي لجميع البشر، وهذا هدف عام لجميع المجتمعات، ولا بد من تحديد الرؤية والماهية لهذا الرفاة، وكونها مرتبطة بتوفير الغذاء، والسكن المريح، والرعاية الصحية الجيدة، وما يتعلق بحاجات الإنسان الأساسية، وربطها من خلال مقاصد الشريعة من باب حفظ النفس، ثم بين الرؤية الإسلامية للتنمية من خلال المقاصد الشرعية، وقد كانت هذه الدراسة تتميز بالمعلومات الواضحة، والمراجع الجيدة، والعبارات السلسة، والمادة العلمية المفيدة، إلا أنها

لم تتطرق إلى أدوات التمويل الاجتماعي، وعملية توظيفها في تفعيل أهداف التنمية المستدامة.

وقد أوضحت دراسة مهدي أحمد (2018) بعنوان "**التمويل الذاتي في قطاع مؤسسات التعليم العالي بأسهم النقد من خلال الاكتتاب العام (IPO)**" ، عن ازدهار مشروع الأوقاف التعليمية في العالم الإسلامي من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر، وبين ثمراته، والعائد الذي يعود منه، وضرب أمثلة على بعض المدارس الوقفية، والجامعات، في البلاد الإسلامية، ثم عمل مقارنة بينها وبين المدارس والجامعات الوقفية في البلاد الغير إسلامية، وتبين من خلال وجه المقارنة أنها شحيحة بالنسبة للبلاد الغير إسلامية، وبين مقترح الاستثمار في أصول الجامعات القابلة للاستثمار من خلال الوقف والصدقات.

المبحث الأول: مفهوما "التنمية المستدامة" و "التمويل الاجتماعي الإسلامي"

لم يتفق المختصون والباحثون في مجال التنمية المستدامة على وقت ظهور مصطلحي التنمية المستدامة أو التمويل الاجتماعي باعتبارهما علمين مستقلين. ومع ذلك يُرجع بعض المختصين ظهور مصطلح التنمية المستدامة إلى ثمانينات القرن الماضي، في حين أرجعه بعضهم إلى أوائل القرن العشرين (موسشيت، 2001). وعلى أي حال فإن التوقيت الزمني لظهور هذا المصطلح غير معني في هذه الدراسة بقدر أهمية بيان مفهوم التنمية المستدامة في اللغة واصطلاح العلماء. وهو ما سعت الدراسة إلى تحقيقه من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية والمستدامة

أشار صاحب الصحاح (1987) إلى أن لفظ التنمية في اللغة العربية مأخوذ من نمى بمعنى الزيادة والكثرة، يقال: [نما] نَما المالُ وغيره يَنْمي نَماءً، وربَّما قالوا يَنْمو نُمُوًّا، وأنماه الله. قال

الكسائي: ولم أسمعه بالواو إلا من أخوين من بنى سليم، ثم سألت عنه بنى سليم فلم يعرفوه بالواو. وحكى أبو عبيدة: نَما يَنْمو ويَنْمي. وفي الحديث: " لا تمثّلوا بنامِيَةِ الله "، يعني الخلق، لأنَّه يَنْمي. ونَمَوْتُ إليه الحديثَ فأنا أَنْمُوهُ وأَنْميهِ، وكذلك هو يَنْمو إلى الحسب ويَنْمي. ونميت الشئ على الشئ: رفعته.

ويقال نما نماءً ونمواً أي بمعنى زاد وكثر إذا لم يكن للنامي حكم الانفصال، كما تقول نما النبات وهي خاصة بالزيادة ونما ينمو يشتق اسم فاعله على نامٍ واسم المفعول منموّ (الصحاح، 1987).

وعُرّف لفظ المستدامة في اللغة: اسْتَدامَ بِمَعْنى دَامَ. يُقَال: عِزٌّ مُسْتَدَام أَي: دائِمٌ. والمِسْتَدِيم: المبالِغ فِي الْأَمر عَن شَمِر. وَيُقَال: دِيمَةٌ ودِيمٌ، وَأنْشد شَمِر للأَغْلَب:

(فَوارِسٌ وحَرْشَفٌ كالدِّيمِ ... بِصَكَّتِه وآخَرَ مُسْتَدِيمِ)

وَأَرْض مُدَيَّمَة، كَمُعَظَّمة: أصابَتْها الدِّيَم.

وَفِي الحَدِيثِ: "كَانَ عَملُه دِيمَةٌ " شُبِّه بالدِّيمَةِ من المطَرِ فِي الدَّوامِ والاقْتِصاد.

وفِتَنٌ دِيَمٌ أَي: تَمْلأُ الأرضَ مَعَ دَوامٍ.

والتَّدْوِيمُ: التَّدْوِير.

ودَوَّمُوا العَمائِمَ " أَي: دَوَّرُها حَوْل رُءُوسِهم.

وَقَالَ أَبُو بَكْر: الدَّائِمُ من حُرُوفِ الأَضْداد، يُقَال للسَّاكِن دَائِم،، وللْمُتَحَرّك دَائِم.

ودُوَّامةُ البَحْر، كَرُمَّانة: وَسَطهُ الَّذِي تَدُوم عَلَيْهِ الأَمواجُ (الصحاح، 1987؛ لسان العرب، طبعة بولاق 1300هـ).

أما مفهوم التنمية في الاصطلاح؛ يراد به عدة معاني وذلك بحسب اختصاص العلماء الذين عالجوا مسألة وضع تعريفها، إذ يطلق بعض الفقهاء مفهوم التنمية على نماء المال بالتجارة والعمل على تكثيره، بدلًا من إنفاقه وإضاعته. وقد قال القاضي عبد الوهاب المالكي عند حديثه عن الرشد: "... وذلك في الغلام بأن يعرف منه إصلاح ماله وحفظه، وتأتيه لتنميته والتحرز من تبديده واضاعته" (القاضي عبد الوهاب – التقين، الطبعة الأولى

2004). وقال النووي: "وإنما يعتبر الحول للتمكن من تنمية المال"(النووي – روضة الطالبين، ج: 2، ص: 282).

وعرفت التنمية المستدامة بعدة مفاهيم متعددة وفقًا لسياقات مختلفة، ولكن أكثرها تداولا ما جاء في تقرير بروندتلاند عام 1987م، حيث عرّف التنمية المستدامة بـ "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (الغامدي، 2009). وقد انتُقِد هذا التعريف فيما بعد لعدم وضوحه وعدم تحديد الأفق الزمني للأجيال القادمة أو أي إشارة إلى الدور البيئي في تحقيق التنمية المستدامة. وقد كان التعريف الأقرب للتحديات المعاصرة سواء من ناحية الحاجات البشرية أو التغييرات البيئية أن التنمية المستدامة هي: "استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل" (بيئتي التوعوي، 2021). ومن تعريفاتها على مستوى الوطن العربي: "النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس، ويشمل التنمية المطردة للثروة البشرية، والشراكة العربية على أسس المعرفة، والإرث العربي الثقافي، والحضاري، والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة، والابتكار، والتطوير، واستغلال القدرات المحلية، والاستثمار العربي، والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك، وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة، وبين الكم والكيف"(الإدريسي، 1427هـ). ويمكن تعريفها على أنها: "إيصال الجيل الحاضر لأقصى ممكنات الصلاح والنفع الدنيوي والأخروي بما لا يؤثر سلبا على متطلبات الأجيال القادمة" (بأفضل، 2014).

وقد أوصى تقرير بروندتلاند في عام 1987م بسبعة إجراءات حاسمة ضرورية لضمان نوعية حياة جيدة في جميع أنحاء العالم، وهذه الإجراءات نالت اهتمام الباحثين في مجال التنمية المستدامة أيضا ما بين منتقديها ومؤيديها ومحدّثيها. وهذه الإجراءات وفق التقرير كالتالي:

1. إحياء النمو؛ فالتنمية المستدامة تهدف –من بين أمور أخرى – إلى إحياء النمو وإنعاشه.
2. تغيير نوعية النمو؛ لا يمكن استدامة التنمية إلا بتغيير نوعية النمو ليكون وفق الحاجات المحلية والمتطلبات العصرية.
3. تلبية الاحتياجات والتطلعات الأساسية للوظائف والغذاء والطاقة والمياه والصرف الصحي.
4. ضمان مستوى مستدام للسكان.
5. الحفاظ على قاعدة الموارد وتعزيزها.
6. إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر.
7. وإدراج ودمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرار.

وقد أضاف باحثون آخرون ثلاث إجراءات إضافية بسبب التغييرات التي شهدها العالم منذ صدور تقرير بروندتلاند في عام 1987م. وأكّدوا على حاجة التنمية المستدامة إلى:

8. الإنتاج بشكل مختلف من خلال تطبيق مفاهيم الكفاءة البيئية وسبل العيش المستدامة.
9. الاستهلاك بشكل مختلف.
10. وتنظيم السكان والفاعلين بطريقة مختلفة من خلال زيادة المشاركة العامة مع الحد من الفساد والإعانات الضارة.

وبالتأمل في واقع التنمية المستدامة نجد زيادة الاهتمام بها على الصعيد الرسمي، حيث أصبحت محط اهتمام الدول والمنظمات الدولية، وذلك من أجل المحافظة على بقائها، حيث اتخذت عدة إجراءات وسياسات من شأنها التمهيد لتحقيق التنمية المتواصلة. فعلى

سبيل المثال: يتجلى اهتمام دولة قطر في التنمية المستدامة في مشاريع بيئية ورعاية الفقراء والأرامل وتوفير حياة كريمة لهم، ودعم مستحقي الزكاة وتسهيل شؤون حياتهم، ومساعدة الراغبين في الزواج ومنحهم قروضا حسنة لبناء مساكنهم، ودعم الدولة للأوقاف والاهتمام بها.

أهداف التنمية المستدامة

يرى روّاد التنمية المستدامة والباحثين فيها في العالم الإسلامي أن المجتمع المزدهر – إذ يحتاج إلى بيئة صحية لتوفير الغذاء والموارد ، ومياه الشرب الآمنة، والهواء النقي للسكان؛ فإن تنميته بشكل مستدام يجب أن تخضع لخصائص خاصة بهذا المجتمع، ويجب أن تراعي عدة أبعاد، من أهمها:

1- **البعد المرجعي**: وهو منهج الله الخالق ومخرجات عقول البشر وتجاربهم المنضبطة بمسالك الشريعة.

2- **البعد المجالي**: في الدنيا وفي الاخرة، فالدنيوية تشمل جميع مجالات الحياة: سواء الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والبيئية. والأخروية تشمل جميع أعمال الانسان النافعة، والتي تعود عليه بالنفع الأخروي، وحيث أنها تعود أيضا بالنفع الدنيوي لأنها مرتبطة مع البعض.

3- **البعد الزماني**: وهو الذي يشتمل على حق الحاضر مع الاحتفاظ وعدم إهمال حق الأجيال القادمة.

4- **البعد التطبيقي**: حيث يقصد به عمل كل القدرات الإنسانية وذلك من خلال وحدود الزمان والمكان والحالة.

5- **البعد المكاني**: حيث يشمل جميع انحاء البلاد وليس له حد معين ولا يمنع توسعه في جميع انحاء البلدان الإسلامية وغير الإسلامية.

6- **البعد التكليفي**: وذلك على جميع الافراد سواء حكاما او محكومين (بأفضل، 2014).

وعلى ما سبق، إذ تهتم التنمية المستدامة بتحسين حياة الأفراد والجماعة والاهتمام بالاعتبارات البيئية والإملاءات الاجتماعية؛ فإنها تقوم بكل ذلك وفقا لمنهج الله الخالق في الكون ومخرجات تجارب عقول البشر وفق لشرع الله الذي أمر بالسعي وراء المنافع الدنيوية دون الإخلال بالآخرة، والتصدي للمشاكل الحاضر وفق المعطيات الحديثة دون التعدي على حقوق الأجيال القادمة في الانتفاع بالمقدرات والموارد، إضافة إلى تعميم التنمية وتوسعتها لتصل جميع سكان المجتمع المجتمع الإسلامي. وعليه كانت التنمية المستدامة مطلب أساسي ومهمة إسلامية منوط بها جميع أفراد المجتمع حكاما كانوا أو محكومين.
وقد وافق قادة دول العالم في عام 2015 على 17 هدفًا عالميًا تحت راية الأمم المتحدة، وتُعرف باسم أهداف التنمية المستدامة (Desa, 2015). وكان أمل حكومات هذه الدول أن تساعد هذه الأهداف في خلق عالم أفضل بحلول عام 2030 من خلال إنهاء الفقر ومحاربة عدم المساواة ومعالجة تداعيات تغير المناخ. وبحسب وثائق الأمم المتحدة الرسمية، فإن أهداف التنمية المستحدامة السبعة عشر هي:

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف 2: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف 3: ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار.

الهدف 4: ضمان تعليم جيد شامل ومنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

الهدف 6: ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع.

الهدف 7: ضمان حصول الجميع على الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة.

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والوظيفة اللائقة للجميع.

الهدف 9: بناء بنية تحتية مرنة ، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام ، وتعزيز الابتكار.

الهدف 10: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 15: حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام ، ومكافحة التصحر، والتصدّي لتدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف 16: تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة ، وإتاحة الوصول إلى العدالة للجميع ، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وفي المباحث التالية يُتَناول الأهداف الأربعة الأولى من أهداف التنمية المستدامة التي ركّزت عليها هذه الدراسة.

التمويل الاجتماعي الإسلامي وأدواته

يعدّ التمويل الاجتماعي الإسلامي تمويلا يشمل كلا من الزكاة والوقف والصدقة والتبرعات ومؤسسات التمويل الأصغر. ويمكن جمع عناصر التمويل الاجتماعي الإسلامي في عنصرين رئيسيين، وهما:

أ– التمويل الاجتماعي الإسلامي غير الربحي: وهو التمويل القائم على البر والتبرعات والإحسان، مثل الوقف والزكاة والقرض الحسن والصدقات.

ب– والتمويل الاجتماعي الإسلامي الربحي: وهو التمويل الاجتماعي الإسلامي القائم على الربحية المتواضعة مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والسعى نحو ضمان استدامة التمويل.

وقد ذكر أشرف دوابه (2020) أن التمويل الاجتماعي الإسلامي قد يكون فرض عين من خلال التمويل التمليكي بالزكاة، أو فرض كفاية من النوعية الأخرى من التمويلات توفيرا للاحتياجات واللوازم التمويلية لسكان الدولة والمجتمع، وذلك لإعانتهم على طاعة الله وتمكينهم على مقومات العيش والاقتصادي ومن ثم تقوية البنيان الاقتصادي للدولة وإعانتها على تحقيق دورها في سياسة الدنيا وحراسة الدين. ومما يعطي التمويل الإسلامي

مكانة خاصة أن التقارير الدولية المختلفة (Aamir و Rehman, 2019). وقد أكدت الإنجازات التي حققتها مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة وأن التمويل الاجتماعي طالما كان وسيلة للتمويل الإسلامي للمساهمة في القضايا الدولية.

هذا، وللتمويل الإسلامي أدوات تُصنّف إلى تصنيفين رئيسين، وهما:

أولا: الأدوات الإسلامية التقليدية: وهي التي تعتمد على البر والعمل الخيري والتعاوني، مثل الوقف والزكاة والصدقة والقروض الحسنة والكفالة والتي رغبت إليها الشريعة الإسلامية ويتقرب بها العبد المسلم إلى خالقه عزّ وجل. وسيتم الحديث فقط عن الوقف والزكاة والقروض الحسنة بتفصيل نظرا لأهمية هذه الأدوات في البحث الحالي وعلاقتها بموضوعه.

ثانيا: الأدوات الابتكارية المعاصرة: وهي الأدوات المبتكرة التي تهدف إلى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مثل التمويل الأصغر، والتكافل الاجتماعي، والصكوك.

القضاء على الفقر والجوع وتوفير الخدمات الصحية والتعليم الجيد

تشمل الأهداف الأربعة الأولى من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع ، والصحة الجيدة والرفاهية، والتعليم الجيد. وفي الفقرات التالية يتم الحديث عن هذه الأهداف بتفصيل.

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف 1)

تعتبر مكافحة الفقر أحد أبرز أهداف التنمية المستدامة؛ إذ تستند خطة عام 2030 على الأهداف البالغة 17 هدفًا المصممة لربط الجهود والقضايا المتباينة، بما في ذلك الحد من الفقر في إطار التنمية المستدامة. ويهدف هذا الهدف إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله

ويمثل أساسًا لخطة 2030 بأكملها، لأن القضاء على الفقر مرهون بأهداف التنمية المستدامة الأخرى وعامل مساعد لها، وخاصة الهدف 2 الذي يهدف إلى القضاء على الجوع. وليس من الغرابة أن المجتمع الدولي قد جعل القضاءَ على الفقر في مقدمة الأهداف الإنمائية للألفية حيث أن القضاء على الفقر من بين عوامل أخرى يضطلع بدور حاسم في رفاهية الإنسان والتنمية الاجتماعية. ومع ذلك كانت القضية الأساسية عند ربط الفقر بالتنمية المستدامة هي انتقال الفقر من جيل إلى جيل سواء بسبب عوامل داخلية أو لقصور رئيسية في الأصول وتوزيع الموارد في الدولة أو المجتمع (Bird, 2000). وتؤكد الأمم المتحدة أن الفقر المدقع والجوع يغلب عليهما الطابع الريفي، حيث يشكل المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وأسرهم نسبة كبيرة جدًا من الفقراء والجوعى. وبالتالي يرتبط القضاء على الفقر والجوع يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتعزيز الإنتاج الغذائي والإنتاجية الزراعية ودخل سكان الريف (Desa, 2015؛ بأفضل، 2014).

وقد كان للفقر مصطلحات واسعة جعلت الباحثين غير متفقين على مفهوم محدد له (عرقوب، 2015). وهناك اختلافات حول ما يكون الفقر؛ إذ عرّفه العديد من الأدبيات كحالة الحرمان أو عدم الوصول إلى المرافق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية الضرورية لإعالة الحياة أو الكفاف. أو أن الفقر حالة يصعب فيها على فرد أو جماعة أو مجتمع تلبيةُ متطلبات وتحديات الوجود اليومي(Agbaenyi, 2015). وقد اعتمد الاقتصاديون مؤخرا على تحديد الفقير بالشخص الذي يعيش على أقل من دولارٍ أمريكي في اليوم. وقد أحدث هذا التعريف انتقادات وشكوك حول ملاءمته للوضع ببعض المجتمعات التي لا يعني الفقر فيها مجرد قلة الدخل وضعفها، أو قلة الأصول المادية وتدنّي نوعية الحياة، بل الفقر فيها يشمل سؤء النظم الغذائية والبيئات المعيشية وسوء الصحة، والضغط النفسي الهائل الناشئ عن الحاجة لبحث طرق البقاء على قيد الحياة (Owolabi, & Ibitoye, 2018).

على أن البنك الدولي في عام 1995 قد عرّف الفقر بأنه حرمان بشري غير مقبول من حيث الفرص الاقتصادية والتعليم والصحة والتغذية، إضافة إلى الافتقار إلى التمكين والأمن (World Bank, 1995). ويرتبط بهذا التعريف ما ذهب إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي قدّم مفهومين للفقر. المفهوم الأول مرتبط بالتنمية البشرية، والفقر في هذا السياق عملية تحد من خيارات الناس بما في ذلك الحرية والكرامة واحترام الذات والوضع الاجتماعي. والمفهوم الثاني ينظر إلى الفقر البشري كالحرمان من القدرات الأساسية مثل الحياة الطويلة والصحة والمعرفة والموارد الاقتصادية والمشاركة الاجتماعية العادية (UNDP, 2011).

وقد تطوّرت الدراسات في قضية الفقر أيضا، حيث انتقلت من تناول موضوع الفقر كأحادي البعد إلى تناوله كمتعدد الأبعاد (Bourguignon, & Chakravarty, 2021)، ومن فقر الدخل إلى فقر القدرات (Zhou, & Zhong, 2021). وفي حين أن الدراسات التقليدية تركّزت على الرؤية العيانية للفقر، فقد ركّزت الدراسات الجديدة والمعاصرة على تحليل السلوك الفردي المجهري، إضافة إلى التكامل المتبادل بين العلوم والتخصصات المختلفة لتوسيع وتعميق البحوث والدراسات عن قضية الفقر.

وهناك دراسات أخرى إلقت الضوء على العلاقات بين مبادرة "لا للفقر" وأهداف التنمية المستدامة الأخرى، مثل دراسة Hubacek وآخرين في عام 2017 التي تحقق من تماسك الأهداف المناخية وتحقيق القضاء على الفقر من منظور عالمي(Hubacek وآخرون، 2017)، ودراسة Li وآخرين في عام 2021 التي تناولت العلاقة بين أهداف القضاء على الفقر المختلفة وأثرها على ملوثات الهواء. وكان أهم الاستنتاجات في جميع

الأوراق الجديدة أن هناك ترابطا بين الحد من الفقر وسوء إدارة الموارد والمشاكل البيئة (Yu, & Huang, 2021).

وهناك من الدراسات والأدبيات السابقة التي تناولت الأبعاد المخفية أو التي تجاهلت الدراسات الرئيسية. ومن قبيل هذه الدراسات Kwan وآخرون في عام 2018، و Mahembe وآخرون في عام 2019 التي استعرضت الفقر الحضري وأثر المساعدات الأجنبية والتمويل الأصغر وغيره، وحدّدت مدى تحقيق الأهداف التنموية والسياسات وآليات الحد من الفقر. ومع ذلك لا تزال الدراسات التي تحدد المعرفة الأكاديمية العامة حول طرق الحد من الفقر محدودة رغم وفرة البحوث في المجال. وقد ساهم في ذلك كون العلماء أجروا دراساتهم بشكل منفصل بناءً على قضية الفقر الخاصة ببلدانهم أو مجالهم وتخصصهم الفرعي. وبالتالي لا تزال الحاجة ماسة إلى تكثيف الدراسات في قضايا الفقر، خاصة وأنه لم يبقَ سوى أقل من 10 سنوات لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول عام 2030 (Mahembe وآخرون، 2019).

جدير بالذكر أن موضوع الحكم الرشيد المتعلق بالتخفيف من حدة الفقر احتلّ أهمية كبيرة لدى بعض الباحثين منذ العقدين الماضيين، كما أصبح أولوية قصوى في جداول أعمال التنمية على مدى العقود القليلة الماضية. وقد ربطت بعض الأدبيات أيضا بين الضعف في المجالات السياسية والإدارية في البلدان النامية وبين التحديات الهائلة المتعلقة بالخدمات الاجتماعية والأمن (Nguyen وآخرون 2021)، وأشارت إلى أن القضاء على الفقر وتحسين حياة الفقراء والضعفاء أصبح اليوم يستدعي تعزيز الحكم التشاركي والشفاف والمسؤول. وإلى جانب ذلك كشفت الأدلة العملية في الهند(Gautam وآخرون، 2021) والصين (Liu وآخرون، 2021) والدول النامية الأخرى على مساهمة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج التخفيف من حدة الفقر، حيث الحصول على أنواع مختلفة من المعلومات وتخزينها ومعالجتها ونقلها بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُمكّن فقراء الريف من زيادة الوصول إلى التمويل الصغير وتوسيع استخدام الخدمات الحكومية الأساسية والمتقدمة وتمكين تطوير أصول إضافية لكسب الرزق وتسهيل تقديم الدعم للمحتاجين لها.

القضاء على الجوع (الهدف 2)

كان الجوع قضية أساسية للتنمية منذ قرون وتحديًا رئيسيًا للحوكمة في معظم الدول والأنظمة الجديدة. وقد كان تحديث الإنتاج الزراعي هدفًا إنمائيًا مهيمنًا منذ فترة ما بعد الحرب العالمية بسبب الاعتقاد السائد بأنه سيقلل الجوع بين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر الأخرى من خلال المساهمة في النمو الاقتصادي ودخل الأسرة والقوة الشرائية. ولكن خبرات العقود الماضية أظهرت أن هذا النهج غير كافٍ للقضاء على الجوع. وكانت النتيجة أن ظهر مفهوم "التنمية الدولية" في فترة ما بعد الحرب استجابة لاستمرار مشكلة الجوع والاعتراف المتزايد بأن النمو الاقتصادي الذي يهمل جانب الجوع والتغذية وتداعياته في دول أخرى سؤثر في الاقتصادات الباقية (Nally, 2020).

وقد ركّزت التنمية الدولية في البداية على البلدان ذات الدخل المرتفع التي تقدم "مساعدات غذائية" للبلدان منخفضة الدخل التي تعاني من المجاعة. وكان هذا النهج محل انتقادات واسعة لأنه غير كافٍ لمعالجة الأسباب الجذرية للمجاعة، كما أن التكاليف البيئية لتحديث الإنتاج الزراعي صارت جسيمة، مما أدى إلى نشوء مفهوم التنمية المستدامة في الثمانينيات. وأصبحت التنمية الدولية آلية رئيسية لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مثل الأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015 التي تهدف إلى الحد من الفقر المدقع، والتي فشلت في

جعل التنمية الاقتصادية أكثر استدامة ولم يساهم في جهود الحد من الفقر المدقع رغم إعلانات المساعدات الإنسانية والمنح والقروض التنموية. بل في خضم إنتاج الغذاء المتصاعد الذي سجله العالم في السنوات الماضية، لا يزال ما يقدر بثلث سكان العالم يعانون من سوء التغذية، مما أدى إلى ظهور أصوات داعية إلى تغيير تحولي أكثر منهجية. وكانت النتيجة أن أطلقت الأمم المتحدة أجندة جديدة في عام 2015 بعنوان: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (Lee وآخرون، 2016).

على أن عنوان الهدف الثاني تعرّض لانتقادات كثيرة لتركيزه القوي على الأمن الغذائي والتغذية، حيث يرون أنه عنوان مضلل جزئيًا، حيث يوجد عنصران فقط من الهدف (2.1 و 2.2) اللذين يعالجان بشكل مباشر قضايا الأمن الغذائي، كما أن المؤشرات المقترحة لقياس التقدم نحو عناصر هذا الهدف غالبا ما تقيس المدخلات بدلاً من النتائج العملية والواقعية. وهناك تقارير بشأن الهدف والذي يؤكد على ضرورة مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخول صغار المزارعين وضمان الاستدامة البيئية. ومما يلاحظ أيضا أن هناك تداخل قوي بين بعض هذا الهدف والأهداف الأخرى سيما الهدف 12 ("ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة") والهدف 15 ("حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية ، وإدارة الغابات على نحو مستدام ، ومكافحة التصحر ، ووقف تدهور الأراضي وعكس اتجاهه ووقف فقدان التنوع البيولوجي") ، مما يسلط الضوء على الافتقار إلى رؤية منهجية لخطة عام 2030. ولذلك كان موقف البعض أن الأهداف التي تشير إلى الجوع وسوء التغذية طموحة للغاية لأنها تدعو إلى القضاء عليهما بحلول عام 2030، بينما مؤشرات السنوات الأخيرة في ظل جائحة كوفيد-19 تجعل تحقيقها غير واقعي.

من جانب آخر، كانت الزراعة هي العنصر الأكثر شهرة في إنتاج الغذاء. وتشمل الأسئلة المتعلقة بالزراعة ما يزرع ، وأين وكيف، ومن قبل من، ولماذا وإلى أي تأثير. ويدخل في الهدف 2.3 أيضا مضاعفة دخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء والشعوب

الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين ، بما في ذلك من خلال الوصول الآمن والمتساوي إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى والمدخلات والتقنية والمعرفة، والخدمات المالية والأسواق وفرص القيمة المضافة والعمالة غير الزراعية بحلول عام 2030.

وقد أدخل بعض الباحثين ضمن هذا الهدف طريقة معالجة الإنتاجات الزراعية قبل أكلها، بما في ذلك تحضير الطعام وحفظه وتعبئته، وذلك لأن عمليات معالجة الأغذية تتطلب طاقة وموارد كثيفة وملوثة. بل وأَوْلَاها خبراء التنمية أهمية كبيرة لحقيقة أن معالجة الأغذية تواجه ضغوطًا عالمية مثل تغير المناخ، حيث يصعب الحفاظ على الطعام في الطقس الأكثر دفئًا، مما يزيد من متطلبات الطاقة ويجعل معالجة الطعام وحفظه عرضة لانقطاع الكهرباء. ويضاف إلى ما سبق أن إنتاج الأغذية ومعالجتها يحدثان في المناطق البعيدة من المراكز السكانية الرئيسية حيث يحدث الاستهلاك، مما يعني أن الغذاء غالبًا ما يتم نقله لمسافات طويلة، وعملية النقل من العوامل الرئيسية المساهمة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وغالباً ما تتطلب الأغذية المصنعة تبريدًا ثابتًا، خاصة في الظروف الأكثر دفئًا، مما يؤدي إلى زيادة متطلبات الطاقة والانبعاثات، إضافة إلى القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والحيوانية (Mensi, & Udenigwe, 2021).

وأخيرا، يشير الهدف 2 بوضوح إلى الحاجة لنهج منهجي للتحول، حيث تبرز الغايات الثمانية للهدف الثاني بشكل ضمني أن هناك روابط معقدة بين الغذاء والفقر، والصحة، والأمن الغذائي وتغير المناخ والمساواة والزراعة والعمالة وتدهور الأراضي وعدم المساواة. إضافة إلى أن جوانب نظام الغذاء العالمي تقوّض الأهداف الأخرى، من حيث تأثيرات تغير المناخ وتدهور ثلث التربة الصالحة للزراعة في العالم، والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ذات الصلة مثل تزايد انهيار التلقيح وتلوث المياه من خلال انبعاثات المغذيات ونقص عالمي في الفوسفور للأسمدة الصناعية؛ إذ 70 في المئة من الأغذية المستهلكة تأتي من 12 نوعًا نباتيًا أو 5 أنواع حيوانية فقط، وثلث الطعام المنتج يضيع دون استهلاك.

ولهذا السبب ، فإن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة يدعو إلى ما لا يقل عن "تغيير عميق في نظام الغذاء والزراعة العالمي" (مصطفي، 2021).

Answer

توفير الخدمات الصحية (الهدف 3)

من التعريفات الشائعة للصحة ما قدمه Huber وآخرون، والذي يرى أنه "القدرة على التكيف والإدارة الذاتية". وهذا التعريف يتضمن قدرة الناس على التكيف مع وضعهم كمفتاح للصحة، ويعترف بالعنصر الذاتي للصحة؛ لأن ما تعنيه الصحة والرفاهية سيختلف من شخص لآخر وفق السياق الذاتي والمجتمعي واحتياجات كل شخص. ومع ذلك، تعرض هذا التعريف لانتقادات الذين رأوا أنه يقيّد التعريفات الأوسع للصحة لأن الرفاهية ليست موضوعية ولا قابلة للقياس، وأنه تعريف فردي للغاية ولا يأخذ في الاعتبار سوى المحددات الأوسع للصحة. كما أنه جمع بين مسؤولية الصحة على أنها فردية وليست جماعية، وضيّق مجال الترويج لها كحق من حقوق الإنسان (Leonardi, 2018).

ومهما تكن التعريفات وإشكالياتها؛ فإن ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار يقع في نطاق واسع على تحقيق مجموعة أهداف فرعية منفصلة ومتداخلة: كالحد من معدلات الاعتلال والوفيات للفئات الضعيفة (الأمهات والمواليد الجدد وكبار السن والأطفال)، والحد من الأمراض المعدية وغير المعدية، والحد من عوامل الخطر (الإدمان وإصابات حوادث الطرق والمواد الكيميائية الخطرة والتلوث)، وتوفير تغطية صحية شاملة، وتعزيز القطاع الصحي. بل بالرغم من أن هذا الهدف الثالث لا يتناول تحديدا المحددات الاجتماعية للصحة والرفاهية، فإن أهداف التنمية المستدامة الأخرى تؤكد على أهمية

العوامل الاجتماعية، مثل ظروف العمل والدخل والتعليم والإسكان، والتي تساهم كلها في تحقيق حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع (Borde, 2019).

وقد أشار Borde (2019) إلى أن تحقيق الصحة والرفاهية للجميع لا يعتمد فقط على تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، ولكن أيضًا على الهدف الأول (إنهاء الفقر)، والهدف الرابع (توفير الوصول إلى التعليم)، والهدف الخامس (تحقيق المساواة بين الجنسين)، والهدف العاشر (الحد من عدم المساواة بين البلدان وداخلها) والهدف السادس عشر (تعزيز السلام). كما أن صحة الناس ورفاهيتهم تعتمد أيضا على الخدمات والموارد الكافية، بما في ذلك البنية التحتية (الهدف 9) والأمن الغذائي والإنتاج الزراعي (الهدف 2) والوظيفة اللائقة (الهدف 8) والاستهلاك المستدام (الهدف 12) وتوفير المياه والصرف الصحي (الهدف 6) والحصول على الطاقة الكهربائية (الهدف 7) والمدن المرنة والشاملة التي توفر وصولاً شاملاً إلى الإسكان والمواصلات (الهدف 11). إضافة إلى أن الصحة والرفاه لا يمكن تحقيقهما بدون بيئة آمنة ومواتية مدعومة بالتخفيف من تغير المناخ (الهدف 13) والحماية المستدامة واستخدام المحيطات (الهدف 14) والأرض (الهدف 15) (وايج وآخرون ، 2015). ولذلك اتجهت بعض الدراسات في السنوات الأخيرة إلى بحث الروابط بين البيئة وصحة الإنسان وإعادة النظر في هيكلة النظم والدعوة إلى تركيز الجهود في ضمان صحة الكواكب (Marcus، 2022).

وقد أشار كل من Amina Mohammeda and Tedros Adhanom Ghebreyesus (2018) إلى أنه بالرغم من أن العالم منذ عام 2000 قد حقق تقدمًا ضد العديد من الأسباب الرئيسية للمرض والوفاة، مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع، وانخفاض معدل وفيات الرضع والأمهات، وانخفاض الوفيات الناجمة عن الملاريا، بالإضافة

إلى إحراز تقدم ملحوظ في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية؛ إلا أن هذا التقدم هش ومتفاوت بين البلدان، حيث لا يزال هناك تفاوت لمدة 31 عامًا بين البلدان التي لديها أقصر وأطول متوسط عمر متوقع، كما أن المتوسطات الوطنية يمكن أن تخفي التباينات داخل البلد في النتائج الصحية في الفئات السكانية المهمشة. وقد أدى تزيد الازدهار حول العالم والتغيرات في النظم الغذائية وأنماط الحياة والتوسع الحضري السريع وغير المخطط له إلى ظهور تهديدات صحية جديدة؛ كحالات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسكري وأنواع مختلفة من السرطان وإصابات الطرق الآخذة في الارتفاع. وقد أفادت تقارير إلى أن الأمراض غير السارية تتسبب في حوالي 70 في المئة من الوفيات المبكرة، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

إن الاهتمام الخاص الذي توليه أجندة 2030 لـ "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب" هو دعوة واضحة للتركيز على الأكثرين عرضة لخطر فقدان الخدمات الصحية التي يحتاجون اعتمادا على الزخم والدروس المستفادة من الماضي والشراكة الجريئة عبر القطاعات للوفاء التقدم العالمي المشترك. ومما يعطي أهمية بالغة للصحة الجيدة والرفاهية؛ أن بإمكان التغطية الصحية الشاملة أن تساهم في الحد من الفقر (الهدف 1) من خلال حماية الناس من الموارد والعوائق المالية، ويمكن أن تؤدي الصحة الجيدة إلى زيادة العمالة والنمو الاقتصادي والدعم ضد العواقب الاجتماعية والاقتصادية لحالات تفشي المرض وحالات الطوارئ الصحية الأخرى. ولذلك وافقت الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية (WHO) في عام 2018 على برنامج العمل العام الجديد لمنظمة الصحة العالمية 2019-2023، والذي يعتمد على أهداف التنمية المستدامة ومصمم لمساعدة البلدان على البقاء على المسار الصحيح نحو الهدف الثالث والأهداف الأخرى المتعلقة بالصحة.

وهذا البرنامج يمكّن منظمة الصحة العالمية من قياس التقدم المحرز في مجال الصحة العالمية والاستمرار في التركيز على النتائج بدلاً من النواتج (WHO, 2018).

وقد كان هناك محاولة إصلاح لنظام التنمية التابع للأمين العام للأمم المتحدة والذي اعتمدته الدول الأعضاء في مايو 2018. وهذه المحاولة تسعى إلى ضمان وجود نظام قادر على الاستجابة لأولويات الدولة ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة أكثر تكاملاً، وذلك لأن تحقيق الأهداف الصحية يتطلب على تحقيق خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تركز على الحياة الصحية والوقاية من الأمراض بالإضافة إلى توفير علاج آمن وفعال وعالي الجودة. ويتطلب تحقيق الهدف أيضا دعما سياسيا حيث حيث طلب رؤساء ثلاث دول في أبريل 2018 من منظمة الصحة العالمية قيادة تطوير "خطة العمل العالمية من أجل حياة صحية ورفاهية للجميع ". هذا إلى جانب ضرورة توفير استثمارات صحية جديدة لتحقيق الهدف؛ إذ قدرت منظمة الصحة العالمية أنه في 67 دولة التي تمثل حوالي 75 في المئة من سكان العالم؛ ستكون هناك حاجة إلى 3.9 تريليون دولار أمريكي إضافية بين عامي 2015 و 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الصحية (Nazar, Muhammad, & Sajid Ali, 2020).

توفير التعليم الجيد (الهدف 4)

يسعى الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة إلى التأكد من أن جميع الفتيات والفتيان يكملون تعليمًا ابتدائيًا وثانويًا مجانيًا ويصلون إلى التعليم بإنصاف وعالي الجودة. وعلى المستوى العالمي كشفت تقارير اليونسكو إلى أنه بالرغم من إحراز تقدم كبير في الحصول على التعليم وتحديدا على مستوى المدارس الابتدائية لكل من الأولاد والبنات؛ إلا أن 58 مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية لا يزالون خارج المدرسة، وأكثر من نصف هؤلاء الأطفال من الفتيات، و 36 في المئة منهم في دول هشة متأثرة بالنزاع (Sayed, &

(Ahmed, 2015). وأشار تقرير آخر (Leicht, Heiss, & Byun, 2018) إلى أن ما يقرب من 40 في المئة من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية (ما لا يقل عن 250 مليون طفل في جميع أنحاء العالم) غير قادرين على اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية. ومما يجعل الهدف الرابع أولوية ملحة أن التفاوتات في الالتحاق بالمدارس والتعلم غالبا ما ترتبط بالفقر والنوع والإعاقة والعرق واللغة والمناطق السكنية. وهذا يعني أيضا ضرورة توسيع وتحسين التعليم قبل الابتدائي والتعليم الثانوي من أجل التعامل مع التحسن السريع في نسبة الأطفال الذين يتلقون التعليم الابتدائي(Taimur, & Sattar, 2020).

ويمكن فهم أهمية ضمان تعليم جيد شامل ومنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع في كون المعرفة على مر العصور محددا أساسيا لتنمية المجتمع وتقدمه، حيث كانت إمكانية الوصول إلى المعلومات والمعرفة مكونات مهمة لتطوره. وقد كان معظم الاقتصادات الناجحة معتمدة على المعرفة التي تخلق آفاقا جديدة وتنشر وسائل حديثة كي يستخدمها المجتمع لتعزيز نموه وتطوره في جميع القطاعات بما في ذلك قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات الاجتماعية. وقد أثبتت الدراسات الحديثة على أن نمو وتطور مجتمع المعلومات يؤدي إلى ظهور مجتمع المعرفة، ما يعني أن التوجه الجديد يجب أن يكون نحو محو الأمية المعلوماتية، وذلك لتمكين الناس في جميع نواحي الحياة كي يعتمدوا على أنفسهم من خلال الوصول إلى المعلومات وتقييمها بشكل فعال لتحقيق أهدافهم الشخصية والاجتماعية والمهنية والتعليمية، خاثة وأن التعليم الجيد هو الذي يلبي احتياجات التعلم الأساسية ويثري حياة المتعلمين وخبراتهم المعيشية الشاملة (Samantaray, 2017). ويزود التعليم المتعلمين من جميع الأعمار بالمهارات والقيم اللازمة ليكونوا مواطنين مسؤولين، ويغرس فيهم الثقافة الإنسانية والطونية مثل احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية. وهذا يعني أن مستوى الاستثمار في قطاع التعليم في أي دولة وتعزيزه هو مفتاح تنمية لهذه الدولة ومؤشر تقدّمها. وتجدر الإشارة إلى أن الوصول إلى التعليم لا

يعني بالضرورة جودة التعليم أو أن الملتحقين بالمدرسة سيكملون دراستهم الابتدائية. وتتلاءم هذه النقطة الأخيرة مع حقيقة أنه لا يزال 103 مليون شاب في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة الأساسية، وأن أكثر من 60 في المئة منهم من النساء. إضافة إلى أن البطالة بين الشباب في اتجاه تصاعدي؛ ففي عام 2014 أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن 225 مليون شاب لم يلتحقوا بالمدرسة ولم يتلقوا تدريبًا مهنيًا ولم يكونوا موظفين(Achor, 2015). وهذا يعني أن التصدي لبطالة الشباب يتطلب توسيع نطاق الوصول إلى التعليم التقني والتكنولوجي لسد فجوات تطوير القوة التعليمية وتحديث المرافق والمعدات التعليمية وتأمين الاستثمار في التعليم.

وقد أدرك أصحاب المصالح الدوليون أن التقدم في جميع مؤشرات التنمية الأخرى سيصاب بالركود بدون الاستثمار في التعليم الجيد، وأن الشراكة العالمية حيال التعليم ضرورية لضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الجيد بغض النظر عن مناطق عيشهم، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفًا. وقد أظهر الباحثون أن تحقيق الهدف بحاجة إلى غرس ثقافة القراءة في المجتمع وتكثيف الحملة المدنية للتعليم وتعزيز دور المكتبات، وذلك لصعوبة تحقيق التعليم النوعي على جميع المستويات دون دعم المكتبات ونشر ثقافة القراءة على المستوى الوطني. بالإضافة إلى أن الدرسات حول أهمية التعليم والتعليم للجميع تتفق على أن التعليم عملية اجتماعية والسلاح الذي يمكّن كل أفراد المجتمع والأداة التي تعزز النمو. بل وأشارت ورقة "التعليم للجميع" التي أصدرتها اليونسكو إلى أن التعليم الجيد يشمل تحسين جميع جوانب جودة التعليم وضمان التميز للجميع حتى يتمكنوا من تحقيق نتائج تعليمية معترف بها وقابلة للقياس، لا سيما في مجال محو الأمية والحساب والمهارات الحياتية الأساسية (Abdulrahman وآخرون، 2019). وعليه فإن الجودة قلب التعليم الجيد وعمليات الفصول الدراسية وغيرها من بيئات التعلم مهمة لتحقيق مستقبل رفاهية الأطفال والشباب والكبار(محمد وحسن، 2022).

ويتمحور أحد الموضوعات الأساسية في التعليم حول الدور الحاسم الذي يلعبه المعلمون في حياة الطلاب، وحول إمكانية إكمالهم للتعليم الثانوي أو عودتهم واستئنافهم للتعليم في حالات الانقطاع عن الدراسة. ولذلك ظهرت دراسات جديدة(Sharma, 2018) تقترح انتقال المدرسين من مجرد معلمين إلى موجهين، وذلك لتحفيز الطلاب على إنهاء المرحلة الثانوية والمثابرة على أحلامهم وتطلعاتهم والثقة في قدراتهم. وقد دعا خبراء التعليم أيضا إلى وجوب دمج أهداف التنمية المستدامة في المناهج الدراسية من أجل توعية الطلاب بالتقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف. كما أن قضية الوصول إلى الإنترنت لإثراء معرفة الطلاب ومتحديث معلوماتهم بدأت تتلقى دعما دوليا، خاصة بالنظر إلى الثورة الرقمية والتطبيقات اللانهائية للتكنولوجيا وحقيقة أنها ستمكن الشباب من متابعة الأنشطة في التعليم الرسمي وغير الرسمي مع الاستخدام القوي للتكنولوجيات للحد من عدم المساواة في الوصول للتعليم. إضافة إلى أهمية التعلم مدى الحياة وجعل التدريب جزءًا من الحياة العملية للأفراد وعنصرا أساسيا من استراتيجيات التوظيف الحديثة (Narot, & Kiettikunwong, 2021).

تحقيق الأهداف الإنمائية الأربعة الأولى من خلال أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي في قطر

وتلعب الحكومة القطرية دورًا رئيسيًا في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة من خلال وضع وتنفيذ أطر السياسات والمعايير واللوائح. وتدرك قطر أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا عندما يكون هناك تقدم اجتماعي ونمو اقتصادي وتغير بيئي ، وهي ملتزمة بتحقيق التنمية المستدامة منذ عام 1971. وفقًا لتقرير دولة قطر حول إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2017- 2022)، فإن التنمية المستدامة لدولة قطر عبارة عن التكامل الكامل للأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تحويل رأس المال الطبيعي من الموارد غير المتجددة إلى رأس مال بشري لتكوين الثروة في المستقبل. وهناك

ثمانية قطاعات ذات أولوية للدولة وهي التنويع الاقتصادي، واستدامة البيئة، والتعليم ، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، والسلامة العامة والأمن، والثقافة والرياضة، والتعاون الفني الدولي. وتهدف وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر إلى دمج أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في تلك مشاريع تلك الأولويات مع استمرارية تقييمها ومراعاة تحدياتها ونجاحاتها من حيث التنمية الوطنية (Narot, & Kiettikunwong, 2021).

وتطمح وزارة التخطيط والنمو والإحصاء القطري إلى إدراج أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في جميع المبادرات القطاعية، مع مراعاة الصعوبات والانتصارات التي حققتها التنمية الاقتصادية للبلاد اعتمادا على نهج التخطيط الاستراتيجي القائم على النتائج للتنمية وتكامل القطاعين العام والخاص والمجالات المختلفة. وقد دولة قطر منذ تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) خطوات كبيرة في مجالات التعليم الشامل والرعاية الصحية وتحسين الظروف المعيشية للناس، ما عزز ترتيب البلاد (32 عالميًا) في تقرير التنمية البشرية لعام 2015. وتحسنت معدلات الالتحاق بالتعليم لكلا الجنسين إلى 92 في المائة نتيجة لسياسات وأنشطة التعليم الابتدائي الوطنية ومخصصات الميزانية المتزايدة لتعزيز البنية التحتية والخدمات التعليمية في جميع مراحل التعليم (UN Sustainable Development, 2015).

وقد أدت "عيادة الطفل الصحي" التي تم إنشاؤها في معظم مرافق الرعاية الصحية إلى خفض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بين الأطفال دون سن الخامسة. وشكّلت جزءا من هذه الجهود الحملات ضد الأمراض الوبائية والمعدية وأنشطة التثقيف الصحي والتوعية الوطنية. وكجزء من هذا الجهد، وعززت الحكومة أيضا صحة الأم من خلال ضمان إجراء جميع الولادات في المستشفيات العامة تحت إشراف مهنيين صحيين مؤهلين وحصول جميع النساء على خدمات الصحة الإنجابية. وتحققت حماية صحة الإنسان من خلال توفير مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي المناسب، بالإضافة إلى الإجراءات التي

خفّفت من الآثار السلبية لفقدان التنوع البيولوجي من خلال التوسع في المحميات الطبيعية البرية والبحرية. وقد قدمت قطر أيضا مساهمات في التحالفات العالمية من خلال دورها كدولة مانحة؛ إذ تتم الآن تغطية أكثر من 110 دولة في آسيا وإفريقيا ومناطق أخرى من العالم من خلال المساعدة القطرية، وبذلك يصل العدد الإجمالي للبلدان التي تغطيها المساعدة القطرية إلى أكثر من 110 دولة (UN Sustainable Development, 2015).

ووفقا لتقرير من الأمم المتحدة في عام 2015، تتمثل الأهداف التنموية المستدامة التي حقّقتها قطر في: الهدف 1 بشأن القضاء على الفقر، والهدف 2 بشأن القضاء على الجوع، والهدف 3 بشأن الصحة الجيدة، والهدف 4 بشأن التعليم، والهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف 6 بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي، والهدف 8 بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف 9 بشأن الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف 14 بشأن الحياة تحت الماء بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، والهدف 17 بشأن الشراكات الدولية والتجارات المحسنة وأكثر إنصافا ومبادرات الاستثمار المنسقة لتعزيز التنمية المستدامة عبر الحدود (UN Sustainable Development, 2015).

هذا، وتلعب أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي دورا بارزا في تحقيق رؤية دولة قطر للتنمية على مدار العقدين المقبلين، كما أن حوالي عشرين مؤسسة مالية إسلامية تحتل مكانة بارزة في اقتصاد قطر وتحقق أداءً أفضل تاريخيًا من البنوك التقليدية (Qatar Finance Centre, 2019). ووفقا لتقرير 2020، تمثل الأصول المصرفية للبنوك الإسلامية في قطر 26.1 في المئة من إجمالي الأصول المصرفية في الدولة، كما أنها تشكل 6.1 في المئة من أصول الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية. إضافة إلى المؤشرات الأخرى التي تؤكد قدرة الخدمات المصرفية الإسلامية في قطر على توفير آليات وأطر التنمية الاجتماعية والمشاريع المستدامة والمساهمة في السياسات والخطط الاقتصادية المستقبلية

لاستدامة العقود المقبلة. وقد ساهمت قطاعات التمويل الإسلامي في دولة قطر في تخفيف عبء تداعيات وباء كورونا المستجد مما عززت الاستجابة السريعة من جانب حكومة قطر، حيث تمكنت الحكومة القطرية من رفع القيود المفروضة بسبب الجائحة من خلال 4 مراحل تدريجية. وكانت الاستجابة تماشت مع منظور التمويل الإسلامي الذي يحثّ صناع القرار على الاعتبار بأهداف الشريعة المتعلقة بالحفاظ على الحياة والثروة وفقا للقاعدة الفقهية القائلة: "الضرورة تقدر بقدرها" (Mohammed وآخرون، 2020).

وتودع موارد صندوق الزكاة القطرية في مصرف أو أكثر من المصارف الإسلامية في حساب خاص ومستقل لأموال الزكاة التي يقتصر صرفها فقط على مصارف الزكاة الشرعية. ويُمنَع السحب من هذه الأموال إلا بتوقيعين من رئيس مجلس إدارة الصدوق (أو نائبه في حال غيابه) ومن مدير الصندوق (أو من يقوم مقامه في حال غيابه). وقد نجح صندوق الزكاة القطري في تنفيذ مشاريع تنموية ودعم برامج اجتماعية وبيئية في مختلف المجالات في قطر وفق مصارف الزكاة (Mohammed وآخرون، 2020). كما أنه بالرغم من أن دولة قطر تتبنّى الطوعية في دفع الزكاة، إلا أنه يجب على جميع الشركات العامة المدرجة بالبورصة أن تزكي ربع العشر (2.5 في المئة) من صافي أرباحها السنوية في ربعها إذا بلغ النصاب وحال عليه الحول، وينفق ربع العشر والمبالغ من هذه النسبة في دعم الأنشطة التي تعزز التنمية الاجتماعية وفق الشريعة الإسلامية بما فيها الأنشطة والخيرية والرياضية والثقافية (Qatar Philanthropy Report, 2016).

ويضاف إلى ما سبق أن الأوقاف في قطر ساهمت في التطورات التنموية منذ عقود، حيث تنوعت الأوقاف شكلا وهدفًا تنوعا وفق الازدهار الذي شهده البلاد، وأصبحت اليوم ركيزة رئيسية في قطر من حيث الخدمات المصرفية والاقتصاد الإسلامي. وتملك وزارة الأوقاف استثمارات هائلة في المجالات المالية، حيث تملك ستة مصارف وقفية (المصرف الوقفي للبر والتقوى، المصرف الوقفي لخدمة القرآن والسنة، المصرف الوقفي لخدمة المساجد، المصرف الوقفي لرعاية الأسرة والطفولة، المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية،

المصرف الوقفي للرعاية الصحية)؛ وكلها توفر خدمات وقروضا للقطريين وأصحاب التجارات وغيرهم من مختلف فئات المجتمع. وكانت لها سلسلة إنجازات تساعد في جهود التنمية متعددة الأبعاد وتحقيق التنمية المستدامة بدولة قطر وخاصة في مجال القطاعات الخدمية والبيئية والاجتماعية والثقافية وغيرها التي تعزّز الرفاهة الوطنية (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية، 2021).

وفي المنوال نفسه؛ دعم المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية في عام 2019م افتتاح مدرسة السّلم الأولى الوقفية، وذلك بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم العالي ومؤسسة التعليم فوق الجميع، حيث توفر المدرسة التعليم الأساسي لقرابة 400 طالب وطالبة من المتحدثين بغير اللغة العربية الذين قد تمنعهم ظروفهم من استكمال تعليمهم. وكانت المدرسة وفصولها مجهزة بأحدث التجهيزات والأدوات التعليمية ومعتمدة من جهات متعددة (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية، 2021). وقد تعاونت الإدارة العامة للأوقاف مع وزارة التعليم والتعليم العالي في ديسمبر من عام 2020 وقدمتْ – تحت رعاية المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية – أكثر من 400 ألف ريال قطري لتجهيز مدرسة الجالية الإثيوبية بالدوحة، وذلك في إطار اهتمام الأوقاف بتعليم الأفراد والمجتمعات لأن التعليم قائد التنمية الاجتماعية، ولأن استدامة التنمية تتطلب توفير فرص التعليم وتسهيل الوصول إليه من قبل جميع الأفراد في قطر. وتُعدّ مثل هذه الجهود نتيجة المبادرات التعليمية التى يقدمها المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية، كما ينعكس نجاح الشراكة الاستراتيجية بين الحكومة والمجمتع ومؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي والمتمثلة في الإدارة العامة للأوقاف بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومصارفها الستة (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية، 2021).

وتمنح بنوك أخرى قروضا حسنة خاصة بالدراسات العليا والتعليم الجامعي. وعلى سبيل المثال: يوفر مركز الإنماء الاجتماعي (نماء) قرضا حسنا للطلبة الجامعيين لتكملة دراستهم

بحيث يمكن سداده بعد التخرج، كما تقدم المؤسسة المالية أيضا دعما ماليا لرواد الأعمال القطريين لدعم مشاريعهم الصغيرة بمبالغ مختلفة تلبي احتياجاتهم مع شروط سداد ميسرة وعلى فترة مناسبة. وأطلق مصرف قطر الإسلامي (Qatar Islamic Bank) برنامج التمويل الشخصي وفق المعايير الشرعية الإسلامية لمساعدة المواطنين القطريين على تلبية جميع احتياجاتهم الشخصية – بما فيها الزواج. وتوفر أساليب سداد الدين للمصرف انسيابية من خلال قسط محدد ثابت ومهلة زمنية متفق عليها (مصرف قطر الإسلامي، 2021).

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية؛ سعت قطر في السنوات الأخيرة إلى بناء الكوادر الصحية الوطنية التي تقدم بنظام متكامل وبمستويات الجودة العالية. وتساهم مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي بالتعاون مع الحكومة في دفع بعض الرسوم في الحالات الاستثنائية، كما تدعم المستشفيات الميدانية والإسعافات الأولية وغالبا ما تستهدف الشريحة الدنيا في الهرم السكاني التي تفتقر إلى شبكات الأمان الأساسية. ومن مؤسسات التمويل الإسلامي المتقدمة في المجال البنكُ الإسلامي للتنمية في قطر. ويتحسن النظام الصحي في قطر بوتيرة سريعة بمساعدة التمويل الإسلامي منذ إطلاق استراتيجية 2011 للصحة، حيث استثمر النظام الصحي مبالغ هائلة في توسيع مدى توفير خدمات الرعاية الصحية والبنية التحتية الإضافية وقدرات القوى العاملة وإمكانياتها، بالإضافة إلى توظيف خدمات وتكنولوجيات عبر الإنترنت، مثل خدمة "صحتي" الإلكترونية، ومبادرة "قطر بيوبنك" الهادفة إلى تقليل الأمراض الخطيرة وتحسين الحياة الصحية للأجيال القادمة من خلال البحوث الطبية (UN Sustainable Development, 2015).

نتائج الدراسة

أظهرت الدراسة أن جهود دولة قطر للقضاء على الفقر منذ العقد الماضي من خلال أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي أتَتْ ثمارها؛ إذ ارتفع دخل الفرد وتتعاون المؤسسات العامة والخاصة والهيئات الإسلامية في إقامة المشاريع التنموية في المناطق الاستراتيجية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والمسكن الملائم. وتلاحظ هذه النتيجة أيضا في دراسة مقابلة و هيلات (2018) ودراسة Sadr وآخرين (2020) التي وجدت أنه لا يمكن تحقيق هدف التخفيف من حدة الفقر وتوفير مستوى معيشي لائق في الدول والمجتمعات الإسلامية ما لم يتم دمج الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الخيرية الإسلامية والتعاون الكامل بين مجالس الإدارة الوطنية. وأظهرت الأدبيات السابقة أن أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي تستخدم في قطر لتمويل المحتاجين وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة والنمو الذي يحفظ حقوق الأجيال. وتتعدد المنافذ المستخدمة من قبل الحكومة القطرية بالتعاون مع مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي منافذ لتوفير رواتب شهرية وتوزيع مواد غذائية لسد هذه الحالة وإنشاء صناديق إقليمية للزكاة والوقف والصدقة لدعم تدخلات الإغاثة الفورية ومحو الجوع.

ومما كشفته هذه الدراسة أن أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي تعزز توفير خدمات الرعاية الصحية؛ فالرسوم الصحية في قطر تكون بأسعار يمكن للمواطنين تحملها، وتشمل التغطية جميع جوانب الرعاية الصحية والعلاجية والوقائية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لتعزيز دور الصكوك والسندات الإسلامية كي تتمكن هذه الأدوات وغيرها من توفير مصادر تمويل مبتكرة ومستدامة في تقديم خدمات الرعاية الصحية وتمويل حالات الطوارئ الوبائية ومشاريع الإنعاش الاقتصادي، وذلك لأن بإمكان أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي كالصكوك إحداث فرق وتوفير الاستجابة المناسبة في الحالات الصحية الطارئة،

وبالتالي يجب نشر ثقافة الصكوك الإسلامية وغيرها من الأدوات التمويلية الإسلامية وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية التي يمكن أن تزدهر فيها هذه الأدوات.

وأخيرا، وجدت الدراسة أن دولة قطر تقدّم التعليم الجيد لجميع المواطنين بهدف بناء أجيال واعية بثقافة السلام وتعزز حكومة البلاد وسائل الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا. ومع ذلك، يلاحظ من دراسات Ridge, Shami و Kippels (2016)، و Al-Thani وآخرين (2016)، و Abdel-Moneim (2020)؛ أن مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي بحاجة إلى توسيع أفق دعمها وتمويلها للتعليم، لأن جهود إصلاح التعليم في قطر أثبتت نجاحها لوجود سلسلة من السياسات المعتمدة لتحقيق ذلك، ولكن التحديات ما زالت قائمة بشأن تنفيذ بعض هذه السياسات في الممارسات العملية داخل الفصل الدراسي. وأظهرت هذه الدراسات أيضا أن هناك اختلافات اجتماعية واقتصادية بين من يمكنه الالتحاق بالمدارس الجيدة في ظل تنامي قطاع التعليم الهادف للربح مما يترك الأسر المغتربة والفقيرة بتعليم منخفض الجودة أو بدون التعليم على الإطلاق.

الخاتمة

تناولت الدراسة قضايا الفقر والجوع والخدمات الصحية والتعليم الجيّد ومعالجتها من خلال التمويل الاجتماعي الإسلامي. وخلصت إلى أن هناك شبه اتفاق على أن التنمية المستدامة هي التنمية الاقتصادية التي تتم دون استنزاف الموارد الطبيعية، وأن دولة قطر قطعت شوطا كبيرا في مجال حل هذه التحديات. كما أن القطريين تستفيدون من القرض الحسن والزكاة والوقف وغيره من أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي التي تساعد على القضاء على الفقر ومحو الجوع وخدمات الرعاية الصحية والتعليم الجيد.

وأخيرا، تتطلب معالجة القضايا الاجتماعية مشاركة متعددة من اللاعبين ذوي نماذج أعمال مختلفة وأهداف مشتركة لإقامة مبادرات ذات توجه اجتماعي. والتمويل الاجتماعي الإسلامي والمستدام بحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية عبر مجموعة واسعة من القطاعات والتكنولوجيا وصنع السياسات والأعمال والاستهلاك. وعليه يجب على المؤسسات المعنية نشر ثقافة أدواته وأهمتها وإيجاد مناهج جديدة لفهم وتحريك المجتمع نحو أهداف التنمية المستدامة.

References

Abdel-Moneim، M. A. (2020). Between global and national prescriptions for education administration: the rocky road of neoliberal education reform in Qatar. International Journal of Educational Development, 74, 102160.

Abdulrahman, A. B., Ape, R., & Egbe, N. G. E. (2019). Information literacy as a key to sustainable development in Nigeria. Journal of Library Services and Technologies, 1(1), 31-37.

‘Abdulsattār Ibrāhīm Al-Hītī. 1997. Al-Waqf Wa Dawruhu Fī Al-Tanmiyyah. Wizārat Al-Awqāf Wa Al-Shu’ūn Al-Islāmiyyah - Qaṭar.

Abū Zakariyā Muḥyīddīn Yaḥyā Bin Sharaf Al-Nawawī. Rawḍat Al-Ṭālibīn. Taḥqīq: Zuhayr Al-Shāwīsh Al-Maktab Al-Islāmiyya. Bayrūt.

Achor, Emmanuel Edoja (2015). "Education as an Indispensable Tool for Youth Development." Available at SSRN: https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2691423

Agbaenyi, A. N. and Ikenna, J. A. (2015). Sustainable Development in Africa: An Analysis of the United States Post-War Assitance to Libya in Mbanefo, A. C. and Nnonyelu, A. N. (Eds) Challenges of

Sustainable Development: A Social Science Approach Pp. 164 – 165,. Akwa: Fab Anieh Nigeria Limited.

Aḥmad Ṣāliḥ ‘Alī Bi Afḍal 2014. Al-Furūḍ Al-Kifāiyyah Sabīl Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah. Wizārat Al-Awqāf Wa Al-Shu’ūn Al-Islāmiyyah. Qaṭar.

Aḥsayn ‘Uthmānī, Khawlah Munāṣiriyya. 2017. Ahammiyat Al-Ṣukūk Al-Islāmiyyah Fī Tamwīl Mashārī’ Al-Bunyah Al-Taḥtiyyah - Tajārib ‘Arabiyyah Wa ’Ālamiyyah Mukhtārah.

Al-Idrīsī, Muṣṭafā Bin Ḥasan; Al-Fīlālī, ‘Iṣām Bin Yaḥyā. 1427h. Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah Fī Al-Waṭan Al-’Arabī Bayn Al-Wāqi’ Wa Al-Mamūl Jiddah: Jāmi’at Al-Malik ‘Abdil’azīz.

‘Alī, Hudā ‘Abdulḥamīd Wa Hudā ‘Abdulḥamīd. 2018. Iqtiṣād Al-Tanmiyyah Min Al-Naẓariyāt Ilā Al-Astirātijiyāt Wa Al-Siyāsāt Al-Tanmawiyyah. Majallat Kulliyat Al-Iqtiṣād Wa Al-’Ulūm Al-Siyāsiyyah.

‘Alī Muḥyuddīn. Al-Qurrah Dāghī. 1433h. Istirātijiyyat Al-Tanmiyyah Al-Shāmilah Wa Al-Siyāsāt Al-Iqtiṣādiyyah Fī Ẓilli Al-Rabī’ Al-’Arabī. Dirāsat Fiqhiyyah Iqtiṣādiyyah Wa Muḥāwalat Libadīl Islāmī Ma’ Ḥulūl Ṭāriah. Bayrūt: Dār Al-Bashā’ir Al-Islāmiyyah.

Al-Qāḍī. ‘Abdulwahhāb. 2004. Al-Talqīn.

Al-Tamwīl Al-Shakhṣī. Maṣraf Qaṭar Al-Islāmī. Uktūbar 7. 2021. Https://Bit.Ly/3dlto4k

Al-Thani, T., Al-Muftah, E., Romanowski, M. H., Coughlin, C., & Abuelhassan, H. (2016). Early years education in Qatar: The good practice guide in theory and practice. International Journal of Research Studies in Education, 5 (1), 87-102

Bārah, Suhaylah. Bārah, Mahdī, Jābir. 2021. Taf’īl Dawr Al-Tamwīl Al-Islām Fī Muwājahat Jāiḥat Kurūna-’Arḍ Al-Ḥulūl Al-Muqtaraḥah. Delta University Scientific Journal 4 ،No. 1

Ben Hassen, T., El Bilali, H., & Al-Maadeed, M. (2020). Agri-food markets in Qatar: Drivers, trends, and policy responses. Sustainability, 12(9), 3643.

Bird, K. (2000). How is poverty transmitted intergenerationally and what might be done to stop it in its tracks? In International Conference on Ten Years of War Against Poverty: What Have We Learned Since (pp. 2010-2020).

Borde, Elis, & Mario Hernández (2019). "Revisiting the social determinants of health agenda from the global South." Global Public Health 14 (6-7), 847-862.

Bourguignon, F., and Chakravarty, S. R (2019). “The Measurement of Multidimensional Poverty,” in Poverty, Social Exclusion and Stochastic Dominance. Themes in Economics (Theory, Empirics, and Policy). Editor S. Chakravarty. Singapore: Springer), 83–107.

Desa, U. N. (2016). Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development. A/RES/70/1, P. 18

Dūjlās Mūshit. 2000. Mabādi’ Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah. Al-Qāhirah. Al-Dār Al-Duwaliyyah.

Gautam, Rahul Singh, Jagjeevan Kanoujiya, Venkata Mrudula Bhimavarapu, & Shailesh Rastogi (2021). "Financial Technology and Its Impact on Poverty in India." International Journal of Management and Humanities, 6(3), 1-10

http://monenvironnement.ahlamontada.com/spa/admin/5081440/15.

Hubacek, Klaus, Giovanni Baiocchi, Kuishuang Feng, and Anand Patwardhan (2017). "Poverty eradication in a carbon constrained world." Nature communications 8(1), 1-9.

Ismā’īl Bin Ḥamād Al-Jawharī Al-Farābī, Abū Naṣr. 1987. Al-Ṣiḥāḥ Tāj Al-Lughah Wa Ṣiḥāḥ Al-’Arabiyyah. Taḥqīq: Aḥmad ‘Abdulghafūr ‘Aṭṭār. Dār Al-‘Ilm Li Al-Malāyīn - Bayrūt.

Khadījah ‘Urqūb; Farīd Kūrtl. 2015. Dawr Adawāt Al-Māliyyah Al-Islāmiyyah Fī Taḥqīq Al-Bu’d Al-Iqtiṣādī Li Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah. Jāmi’at Skīkdah.

Kwan, Crystal, and Christine A. Walsh (2018). "Old age poverty: A scoping review of the literature." Cogent Social Sciences 4 (1), 1478479.

Lee، Bandy X., Finn Kjaerulf، Shannon Turner, Larry Cohen, Peter D. Donnelly, Robert Muggah, Rachel Davis (2016). "Transforming our world: implementing the 2030 agenda through sustainable development goal indicators." Journal of public health policy 37(1), 13-31.

Leicht, Alexander, Julia Heiss, & Won Jung Byun (2018). Issues and trends in education for sustainable development. Vol. 5. UNESCO publishing.

Leonardi, Fabio (2018). "The definition of health: towards new perspectives." International Journal of Health Services 48(4), 735-748.

Li, Ruoqi, Yuli Shan, Jun Bi, Miaomiao Liu, Zongwei Ma, Jinnan Wang, and Klaus Hubacek (2021). "Balance between poverty alleviation and air pollutant reduction in China." Environmental Research Letters 16(9), 094019.

Liu, Zhen, Yiming Wei, Qiuming Li, & Jing Lan (2021). "The Mediating Role of Social Capital in Digital Information Technology Poverty Reduction an Empirical Study in Urban and Rural China." Land 10 (6), 634.

Mahembe, Edmore, & Nicholas M. Odhiambo (2019). "Foreign aid and poverty reduction: A review of international literature." Cogent Social Sciences 5(1), 1625741.

Mahdī Aḥmad. 2018. Al-Tamwīl Al-Dhātī Fī Qiṭā’ Muassassāt Al-Ta’līm Al-’Ālī Bi Ashum Al-Naqd Min Khilāl Al-Iktitāb Al-‘Āmi Ipo. Kuala Lumpur: Al-Mu’tamar Al-’Ālamiyyah Al-Thālith ‘Ashar Li ’Ulamā Al-Sharī’ah Fī Al-Māliyyah Al-Islāmiyyah.

Marcus, Grant, José Siri, Franz Gatzweiler, Carlos Dor, Jens Aerts, Sarah Nandudu, Alice Claeson (2022). "Supporting a Healthy Planet، Healthy People and Health Equity through Urban and Territorial Planning." Planning Practice & Research, 37 (1), 111-130.

Mensi, Azza, and Chibuike C. Udenigwe (2021). "Emerging and practical food innovations for achieving the Sustainable Development Goals (SDG) target 2.2." Trends in Food Science & Technology 111, 783-789.

Mawqi' Bīatī Al-Taw'awī. Mafhūm Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah Bimawqi' Bīatī Al-Taw'awī. Al-Istirjā' 12 Yuliu 2021:

Mohammed, A. J., & Tedros Adhanom Ghebreyesus (2018). "Healthy livin, well-being and the sustainable development goals." Bulletin of the World Health Organization 96 (9), 590.

Mohammed, Muslehuddin Musab, M. Evren Tok, and Syed Nazim Ali (2020). "The potential of Islamic finance in reinforcing and regaining economic stability in Qatar." Journal of Economic Cooperation & Development 41(4), 191-217.

Muḥammad 'Umar Shābīrā. 2008. Al-Ru'yah Al-Islāmiyyah Li Al-Tanmiyyah Fī Ḍaw Al-Maqāṣid Al-Sharī'ah. Al-Ma'had Al-Islāmī Li Al-Buḥūth Wa Al-Tadrib.

Muḥammad Wa Māy Ibrāhīm Ḥasan. 2022. Taḥaddiyāt Al-Ta'līm Wa Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah Fī 'Aṣr Al-Kūfīd 19: Dirāsat Ḥālah 'An Manṭiqat Al-Sharq Al-Awsaṭ Wa Shamāl Ifrīqiyā. Majallat Al-Turāth Wa Al-Taṣmīm.

Muqābalat Suhayl Wa Hīlāt. Maḥmūd. 2018. Dawr Al-Siyāsāt Al-Iqtiṣādiyyah Al-'Arabiyyah Al-Rasmiyyah Fī Muwājahat Al-Azamāt Al-Māliyyah Wa Al-Iqtiṣādiyyah: Ba'ḍ Al-Tajārib Al-Duwaliyyah Mae Al-Tarkīz 'Alā Al-Urdun. Majallat Kulliyyat Al-Iqtiṣad Wa Al-'Ulūm Al-Siyāsiyya

Nally, David (2020). "Hunger and Famine." The SAGE Handbook of Historical Geography 1, 404.

Narot, Pennee, and Narong Kiettikunwong (2021). "Lifelong Education: Concept and Issues Concerning an Ageing Population." In Education for the Elderly in the Asia Pacific، pp. 3-14. Springer، Singapore.

Nazar, Raima, Muhammad Saeed Meo, and Sajid Ali (2020). "Role of public health and trade for achieving sustainable development goals." Journal of Public Affairs, e2585.

Nguyen, Cuong Viet, Long Thanh Giang, Anh Ngoc Tran, and Huyen Thanh Do (2021). "Do good governance and public administration improve economic growth and poverty reduction? The case of Vietnam." International public management journal 24, (1),131-161.

Nubdhah ‘An Al-Idārah Al-’Āmah Li Al-Awqāf Fī Qaṭar. Mawqi’ Wizārat Al-Awqāf Wa Al-Shu’ūn Al-Islāmiyyah. Al-Istirjā’ Fī 1 Uktūber 2021: https://www.awqaf.gov.qa/about.aspx

Owolabi, Abimbola, & Ibitoye, Matthew Olomolatan (2018). “Poverty as obstacle to Achieving Sustainable Development in Nigeria.” IJRAR- International Journal of Research and Analytical Reviews, 5(2), 219 -222.

Ridge, Natasha Y., Soha Shami، and Susan M. Kippels (2016). "Private Education in the Absence of a Public Option: The Cases of the United Arab Emirates and Qatar." In FIRE: Forum for International Research in Education, vol. 3, no. 2, pp. 41-60. Lehigh University Library and Technology Services. 8A East Packer Avenue، Fairchild Martindale Library Room 514, Bethlehem, PA 18015.

Sadr, Seyed Kazem, Syed Othman Alhabshi, Magda Ismail Abdel Mosin, & Shaikh Hamzah Abdul Razak (2020). "Integration of Islamic philanthropic economic services for alleviation of poverity: the case of affordable housing." International Journal of Economics and Politics 1(2), 55-69.

Samantaray, Moorttimatee (2017). "Role of Libraries in Quality Education for Achieving SDG." Journal of Advances in Library and Information Science 6(1), 31-35.

Sayed, Yusuf, & Rashid Ahmed (2015). "Education quality، and teaching and learning in the post-2015 education agenda." International Journal of Educational Development 40, 330-338.

Sayyid Muḥammad Muṣṭafā. Jīhān. 2021. Taf'īl Musāhamat Al-Iqtiṣād Al-Akhḍar Fī Taḥqīq Al-Tanmiyah Al-Mustadāmah Wa Al-Amn Al-Ghidhāī. Al-Majallah Al-'Ilmiyyah Li Al-Dirāsāt Al-Tijāriyyah Wa Al-Bī'iyyah.

Sharma، Manisha (2018). "Teacher in a digital era." Global Journal of Computer Science and Technology.

Taimur, Sadaf، & Hassan Sattar (2020). "Education for sustainable development and critical thinking competency". Quality education: 238-248.

The World Bank (2016). Qatar Philanthropy Report. International center for not-for-profit law. Washington, DC. Retrieved on 8 december 2018 from www.worldbank.org.

UN Sustainable Development (2015). "Qatar: Taking Action for Sustainable Development". Retrieved 6 December 2021: https://www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2017/07/Qatar_Govt.pdf

UNDP (2011). Nigerian Human Development Report Millennium Edition.

Vernooij-Dassen, Myrra, Esme Moniz-Cook, and Yun-Hee Jeon (2018). "Social health in dementia care: harnessing an applied research agenda." International Psychogeriatrics 30, no. 6: 775-778.

Weber, Alan S. "Ethics of Food Security Strategies (2013). "International Journal of Agriculture and Food Science: 102-137.

World Bank (1995). World Bank and Participation Source Book Environment Department Paper. Washington DC: The World Bank.

World Health Organization (2018). Draft thirteenth general programme of work 2019–2023. Report by the Director-General, Geneva. Available from:

http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA71/A71_4-en.pdf?ua=1or

Yu, Yanni, and Jinghong Huang. "Poverty reduction of Sustainable Development Goals in the 21st Century: A Bibliometric Analysis."

Zayn Al-Baḥr Nūr, Wa Fransīn Bīk Ab. 2018. Dawr Al-Zakāh Fī Da’m Ahdāf Al-Tanmiyyah Al-Mustadāmah. Indūnīsyā.

Zhou, Di, Kuangyuan Cai, and Shaojun Zhong (2021). "A Statistical Measurement of Poverty Reduction Effectiveness: Using China as an Example." Social Indicators Research 153, no. 1: 39-64.